

عنهما تزوجها النبي عليه السلام في ذي القعدة سنة سبع في
 حجة القضاء بسوق عكاشر اميال من مكة وقرر الله انهما
 ماتت في المكان الذي تزوجها فيه بسوق سنة احدى وسبعين
 وصل عليها ابن عباس وهو اخت ام الفضل المولدة العباس
 وهو اخ زواج النبي عليه السلام روى عنها جماعة منهم ابن
 عباس في قصة بفتح القاف طرف كبير فيها اثر العيون وهو
 الرقيق المجون بحيث لم يكن اثره في تلك القصة كثيرا
 في غير الماء وجازت الطهارة به عن الجيفة خلافا للشي
 ذكره ابن الملا وقال الصبي الظاهر ان اثر العيون في الماء القصة
 لم يكن كثيرا في غير الماء رواه النسائي وابن ماجه قال السيد
 وابن حبان في صحيحه ايضا **الفصل الثالث عشر في عيون**
الرجل قال الطيبي يحيى مولى سمع زبانه وابن الزبير وابن
 عمر وابن عبد الرحمن بن عطاء وقال المصنف هو يحيى بن
 عبد الرحمن بن عطاء بن ابي مريم مولى روى عن جماعة
 عنه قال ان عمر بن الخطاب خرج في ركب اى جماعة من الركب
 فيهم عمرو بن العاص حتى وردوا حوضا اى وحوضا واصطفى
 فقال عمرو يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع فقا
 عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا قال الطيبي يحيى
 ان اخباره يوردوها وعمومها فان اخبرتنا بسوا
 الحال فهو عننا سابق قال ابن جرير انما تشعب مما ترد
 لسوء الخبيث المقتضى لبقائه على طهارته فانما ترد على السبا
 وترد علينا اى لاننا نجت الطهارة وهو وارده علينا قال
 ابن جرير انما ترد على ما فضل منها وهي ترد على ما فضل منها انتهى
 والظاهر ان محل قوله لا تجبرنا على ارادة عدم الخبيث و
 بقائه الماء على طهارته الاصلية ويرد على سؤال الضحالي
 واللافكون عيشا ثم تغلب بعولم فاننا اذنا الى اخره اشارة
 الى ان هذا الحال من صورات الفروما كلفنا بالتفصيل هذا
 الباب على الفساق عفت او شتم عظيم رواه مالك وسه
 صحيح قال ابن جرير اذ ذين قال اذ بعض الرواة في قوله

عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله عليه السلام يقول
 لها السباع ما اخذت في بطونها اى ما شربته وما وقع فيه
 لنا ظهور وشرب يفتى الله تعالى قسم لها في هذا الماء ما
 اخذت في بطونها فاشربتها حقها الذي قسم لها وما
 فضلت فهو حقدنا وليه في هذه الزيادة على قدر صحتها
 دلالة صريح على انه هبل لثاففة فانما يحمل على الابهام و
 عدم التجسس كما تقدم وقول ابن جرير هذه الزيادة سيأتي
 معناها عن ابن ماجه عن ابي سعيد الخدري وشربها صحيح وهي
 صريحة في طهارة سؤر السباع الاخره ما ذكره في صحيح
 نشاء عن غفلة من فهم الحديث الثاني فان فيه ذكر الكلاب
 وهي نجسة بالاتفاق فجوابهم يكون جوابا وجوابهم بان
 نجاسة الكلب علم من حديث اخر اخره مدحوع بعدم علم التاريخ
 واما سكوت عمر على قوله عمرا لتقدم ومع الاحتلال لا يصح
 الاستدلال بقوله وحمل الماء الحوض والحياض على انهما كثرتهما
 لدليل دليل الجمع بين الديلين مع ان الحوض في اللغة والعرف
 لا يكون الا في الماء الكثير وقوله وزعم ان ذلك قبل تحريم حوم
 السباع باطل لان الاشياء ما حرمت الا بقرينها كما انها
 ما فرضت الا شيئا فشيئا وبذلك علم قوله تعالى فلا اجزينا
 او اجزا محوما على طاعم يطعم الا ان يكون ميتة او دما مسفورا
 او لحم خنزير فان حرم اوقف قال اهل لغة الله تعالى البضاي
 والارث بحكمة لانها تدل على انه لم يجد فيما اوتى الا تلك الاليت
 محرمات هذه وذلك لا يتنافى في ورود التحريم في شئ اخر وقال
 السفي في تفسير الاليت فذهب بعض اهل العلم لان التحريم
 مقصور على هذه الاشياء بروى ذلك عن عابثه وابن عباس
 والاشياء علماء علم ان التحريم لا يختص بهذه الاشياء فالحق
 في هذه الكتاب ما ذكره من بين السنة من الاشياء بحسب القول
 بهاد ذكر في اختلاف الائمة ان العلماء اتفقوا على تحريم
 كل ذي ناب من السباع الا ما لكافه باح ذلك مع الكراهة
 هذا وحديث سئل عن الماء في الفلاة وترده السباع و